الاسلوب العلمي والتأريخ

للدكتور اسد رستم

يعنى الدكتور اسد رستم بتأليف كتاب في مصطلح التاريخ او علم « المثودولوجية » . وبعد ان بحث في جمع الاصول ، والعلوم الموصلة ، ونقد الاصول ، طرق موضوعين هامين هما تنظيم العمل ، وتحرير النص . ورأينا ان نعرضهما نموذجاً لوضوع جديد في آداب اللغة العربية لم يسبق ان طرقه باحث آخر .

تنظيم العمل

بالمؤرخ المدقق ، بعد ولوج هذه الابواب الثلاثة ، اي بعد ان يكون قد جمع الاصول ، ونقدها ، وتمكن من العلوم الموصلة الى فهمها ، ان ينتقي ما جمع من الاصول ، ويتبع خطة عملية رشيدة في استخلاص المعلومات منها . وقد ادرك المنفعة من مثل هذا العمل خاصة الناس وعامتهم ، وأجمعوا عليه في حياتهم الشخصية . فقالوا بوجوب ترتيب الثياب في الخزائن والجوارير ، ووضع اواني المطبخ في محلات معينة لها ، وذلك لتسهيل الوصول اليها وعدم ضياع الوقت في التفتيش عنها .

وعلى الرغم من هذا لا تزال نرى بعض علمائنا يقضون السنين الطوال في البحث والتنقيب وجمع المعلومات ، وعندما تضطرهم الظروف للرجوع اليها ، يستغلق الامر عليهم ويعسر الوصول الى ما يريدون مما جمعوا ، الا بعد العناء الطويل . ونحن نعرف صديقاً لنا قضى عمره في درس تاريخ لبنان الحديث ، فوقف على جلائله ودقائقه ، واصبح اعرف الناس به ، ولكنه قليل الترتيب في تدوين ما يعلم . فانك لو طلبت اليه ان يطلعك على مرجع من المراجع التي اخذ عنها وذهبت معه الى بيته ، ودخلت مكتبته ، لو فعلت هذا لرأيته يطلب دفتراً قديماً هنا ، وهامشاً هناك ، وقصاصة اوراق دوّن في الواحدة منها معلومات

شتى بخطٍ سقيمٍ مُعجمٍ . وقد تبقى في غرفته ساعتين او اكثر . ثم يقول لك سابحث عن هذا في جوٍ رائقٍ واوافيك بالجواب . وقد يجد ما يطلب او لا يجد. ولست ادري مَن ذا الذي قال ان مثل هذا مثلُ قوم قضوا حياتهم كلَّها في تشييد بناء يحملون حجارته على اكتافهم دون ان يفقهوا اين يضعونها ، حتى اذا بلغوا المرحلة الاخيرة في حياتهم نظرت اليهم والى ما يفعلون ، فلا تسمع سوى ضجةٍ تصمُّ الاذان ، ولا ترى سوى سحب من الغبار عقدت سرادقات فوق رؤوسهم تُعمي الابصار .

ومثل هذا التنسيق او الترتيب ، على تواضع ظاهره ، يعدّ في عرف المؤرّخين المدققين ، دعامة كبرى في بناء التأريخ . وبفضله وحده يتميّز نفر من المؤرّخين على سواهم . فيوفرون على انفسهم اتعاباً جمة . ويصلون من اهدافهم الى ما لا يصل اليه غيرُهم .

واذا كان لا بـدّ من تنظيم العمل فكيف يكون ذلك ؟ وماذا يفعل المؤرّخ فورَ انتهائه من نقد الاصول ؟ على المؤرخ ان يعترف بادئ بدء أنه ليس بامكانه ان يعتمد على ذاكرته في العمل ، وان يسلّم بوجوب القيد . وهو امرٌ لا يرتاب فيه عاقل . وقد نطق بصحته فلاسفة علم النفس . وتناصرت عليه حُججهم . او لم يقل الفقيه اللغوي ابن عباس الكوفي :

لا تنسَ هاتيك العهودَ ، فانما سمّيت انساناً لانك ناسي

ويترتب على المؤرخ ان يبتعد كل البعد عن الدفاتر والاوراق المجلّدة . لانه اذا دوّن ما يستخلصه من الاصول في دفترٍ او دفاتر معيّنة ، تقيّد بترتيبٍ خاص قد تقضي الظروف بتغييره او تعديله قبل الانتهاء من مهمة التأريخ . وقد يُضطر المؤرخ ، بعد الابتداء بالعمل ، ان يُفسح مجالاً اوسع لموضوع ما ، فلا يرى سبيلاً لذلك الا بعد العناء . وقد لا يرى . اما اذا ابتعد عن كل ما يمتُّ الى المجلدين بصلة ، واتخذ للتدوين اوراقاً منثورة ، فقد انطلقت يدُه في العمل ، واصبح حرًّا ، يزيد متى يشاء ، ويقدّم ويؤخر ما يشاء .

وقد اختلف المؤرّخون في كمية ما يدوّنون على اوراقهم المنثورة . فمنهم من قال بتدوين كل ما لهُ علاقةٌ بالموضوع . اي اذا عُني مؤرخ ما بتاريخ حرب من

الحروب ، وافرد لكل سبب من اسباب هذه الحرب ورقة او ورقات ، ولكل موقعة منها مثلَ ذلك ، وهلمّ جرًّا ، فعليه ان ينقل على اوراقه كلّ النصّ الذي يتعلق بمثل هذه المواضيع . وقال آخرون بوجوب الاكتفاء بخلاصة النصّ .

اما نحن ، فقد وجدنا بالاختبار الشخصي ، بعد ان بدأنا بتأريخ الحملة المصرية على الاقطار الشامية (١٨٣١–١٨٤١) ، ان لا هذه الطريقة ولا تلك تفي بالمرام . وذلك لاسباب نعرضها حالًا زيادة للايضاح . إن الاصول لهذه الحقبة الوجيزة من تاريخ الاقطار الشامية تربو على الالف كتاب بين مقالة ورسالة ورحلة وتاريخ رسمي . وهنالك ما لا يقلّ عن الخمسين الف وثيقة تتعلق بالموضوع نفسه . فلو عُنينا بادخال جميع هذه النصوص ، على اوراقٍ او بطاقاتٍ منثورة ، لاضطررنا ان نقضي حياتنا بالاستنساخ . وبعد ان عملنا بما ورد في اعلاه مدةً من الزمن ، وزاولنا استنساخ النصوص على البطاقات كما تقدم ، اضطرتنا الظروف ان نكتب شيئاً في بعض نقاط معينة . فوجدنا انه لا بد لنا من مراجعة المؤلفات نفسها للتحقق إمّا من صحة ما نقلنا او من علاقاته بما قبله وما بعده . فلم نستفد من بطاقاتنا ، والحالة هذه ، سوى انها ارشدتنا الى النصوص في وقت قصير للغاية ، وانها مكنتنا من ترتيب هذه النصوص ترتيباً تاريخياً في وقت وجيز ايضاً . فرأينا ، بعد هذا الاختبار ، ان نجعل من بطاقاتنا المنثورة فهرساً عاماً لجميع مواضيع الاصول وجميع اسماء الرجال والامكنة فيها .

على ان جميع المؤرخين اليوم يصرون على وجوب الاشارة الى زمن وقوع الحوادث المروية . ويحثّون على المؤرّخ المنقّب وجوب الاشارة في كل ورقة من ورقاته المنثورة الى المرجع الذي يستخلص منه محتويات هذه الورقات ، وذلك بذكر المؤلّف والمؤلَّف والمجلّد والصفحة .

ثم

وقد لا يختلف اثنان من علماء التأريخ في ترتيب الاوراق المنثورة . فحيث نجعل من هذه الاوراق فهرساً عاماً للاصول نرتبها ترتيباً ابجدياً . وان آثرنا تدوين النصوص بكاملها عليها رتبناها اما بموجب تواريخها ، او بحسب الامكنة التي وجدت فيها ، او على اساس مواضيعها . وليذكر المؤرخ المستجدّ ان ترتيب النصوص

على اساس تواريخها ضروريّ في غالب الاحيان . وذلك لانه يوضح له تسلسل الرواية والحوادث المرويّة ، ولانه يتيه شر تقديم المسبَّبات على اسبابها . وحيث ترد بعض الاصول مجهولة التاريخ ، عليه ان يسعى سعياً حثيثاً لتأريخها ، كي يتمكن من ترتيبها بموجب تواريخها .

ولا يتبادر الى ذهن القارئ انه لا يجوز ترتيب النصوص على اساس الامكنة التي وجدت فيها ، او المواضيع التي تحتوي عليها . بل بالعكس ، فانه من المستحسن ان يتفنن المؤرّخ في الأُسس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق ، سواء أكانت زمنية ام جغرافية ام غير ذلك . فاذا ما عالج المؤرخ درس موضوعه من مثل هذه النواحي المختلفة ، برزت له الحقيقة التي يترخّاها بوضوح وجلاء ، قد لا يصل اليها ، اذا اكتفى باتباع اساس واحد للتنسيق .

وقد يضطرّ المؤرّخ احياناً الى اهمال التنسيق على اساس زمن النصوص لاستحالة معرفة تواريخها . فيكتفي ، والحالة هذه ، بما تبقى لديه من سائر الاسس . ولنا في إختبار علماء اوربة ، ولا سيما العلامة الكبير تيودور مومسن ، في مجموعة النقوش اللاتينية (Corpus Inscriptionum Latinarum) ، مثال واضح يؤيّد ما تقدم . فان معظم هذه النقوش غير مؤرّخ . وقد اختلف العلماء ، عشرات من السنين ، في امر تنسيقها وترتيبها . فقال البعض بتصنيفها على اساس محتوياتها وقسموها الى نقوش دينية ، ونقوش عسكرية ، ونقوش ادبية شعرية . واعترض آخرون على هذا التنسيق وقالوا باتخاذ المكان الذي وجدت فيه النقوش اساساً للترتيب . وذلك لان تنسيقها على اساس محتوياتها قد يضطر المؤرخ الى التكرار الممل . اذ انه معقول جداً ان يحتوي نقش ما على شعر ودين وحرب في آن واحد . وبعد اختبار طويل دام قرناً كاملاً ، او اكثر ، اجمعت الآراء على افضلية الترتيب الجغرافي . وبعد ان قال العلامة مومسن ، مدة طويلة ، بالتنسيق على اساس المحتويات ، عاد فأيّد الاساس الجغرافي . وظهرت المجموعة كاملةً على هذا الاساس .

تفسير النص

وبانتهاء المؤرخ من نقد الاصول ، على الوجه الذي تقدم شرحه في الباب الثالث من هذا الكتاب ، ينتهي النقد الخارجي . وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ الى باطن الكلام وفهم المعنى ، فيشرع في النقد الداخلي .

والنقد الداخلي في مصطلح التأريخ على نوعين : نقد داخلي ايجابي ، ونقد داخلي سلبي . فالايجابي يفسر النص ويظهر معناه . والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف واهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية .

وتفسير النص ، وهو موضوع هذا الباب ، يكون على وجهين : اولهما تفسير ظاهر النص ، وثانيهما ادراك غرض المؤلف . فعلى المؤرخ المدقق المنقب ، حيث يحاول تفسير هذا النص ، ان يُلمَّ اولًا بلغة الاصل الذي يدرس . وعليه ان يجيد فهمَ هذه اللغة كما عُرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية . فمعاني المفردات تتطور وتتغير احياناً مع تطور الظروف وتغير الاحوال . وكفانا دليلًا على ذلك بعض اعمال المجمع اللغوي في مصر ، وما وضعنا في هذا الكتاب من المعاني الجديدة العصرية في بعض المفردات والاصطلاحات التي استعملت في كتب الحديث والتفسير منذ مئات السنين . وعلى المؤرخ ايضاً ان يذكر ان المفردات والاصطلاحات اللغوية تختلف ايضاً باختلاف الاقليم . وقد تختلف باختلاف الكاتب نفسه .

وحيث يشعر المؤرخ المدقق بشيء من الشكّ في فهم بعض هذه الدقائق اللغوية في اصل من الاصول يجدر به ان يكمل قراءة النص اولًا ، لعله يقف على ايضاح ما التبس . فان اعياه ذلك فعليه بسائر كتب المؤلف . واذا لم يجد التفسير في النص نفسه ، ولا في مؤلفات المؤلف الاخرى ، رجع في ذلك الى اقوال الزملاء المعاصرين . هذا ، وإنّ « لا أدري » لمن العلم !

وقد يكتفي المؤرخ ، في قراءة الاوامر الادارية وبعض النصوص التاريخية القصصية ، بتفسير ظاهر النص لادراك غرض المؤلف . وذلك ان واضع النص ، في مثل هذه الظروف ، يتوخى استعمال الالفاظ التي توضح المعنى دون اي تردد

في الامر . فاذا نجح المؤرخ في فهم ظاهر النص توصل الى ادراك المعنى الحقيقي .

وقد يلمس المؤرخ غموضاً او نقصاً او تناقضاً في المعنى ، اذا هو استمسك بظاهر النص . فقد يكون في الكلام كناية ، او مجاز ، او استعارة ، او تشبيه ، او تلميح ، او تعريض ، وما الى ذلك . قال ابن عبد ربه في عقده[1] :

« وقد كنّى الله تعالى في كتابه عن الجماع بالملامسة وعن الحدث بالغائط . . . وقال تعالى : واضمم يدك الى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء . فكنى عن البرص . ودخل الربيع بن زياد على النعمان بن المنذر وبه وَضَحٌ فقال : ما هذا البياض بك فقال : سيف الله جلاه . ودخل حارثة بن بدر على زياد وفي وجهه اثر فقال له زياد : ما هذا الاثر الذي في وجهك قال : ركبت فرسي الاشقر فجمح بي فقال : اما انك لو ركبت الاشهب لما فعل ذلك . فكنى حارثة بالاشقر عن النبيذ وكنّى زياد بالاشهب عن اللبن . وقال معاوية للاحنف بن قيس أخبرني عن قول الشاعر :

اذا مـا مات ميتٌ من تميم فسرّك ان يعيش فجيء بزاد
بخبز او بتمر او بسمن او الشيء الملفّف بالبجـاد
تراه يطوف في الآفاق حرصاً ليأكل رأس لقمان بن عاد

ما هذا الشيء الملفف في البجاد ؟ قال الاحنف : السخينة يا امير المؤمنين . قال معاوية : واحدة باخرى والبادئ اظلم . والسخينة طعام كانت تعمله قريش من دقيق وهو الحزيرة فكانت تسبّ به »

وهل ننسى ، ونحن نتكلم عن الكناية ، قول عمر بن ابي ربيعة :

ايها المنكح الثريا سهيلاً عمرك الله ! كيف يلتقيان ؟
هي شامية ، اذا ما استقلت ؛ وسهيل ، اذا استقل ، يماني .

ويجدر بالمؤرخ العربي ، بعد مطالعة القرآن ودرس حكمه واحكامه ، ان يدرس رسالة الفخر الرازي « نهاية الايجاز في دراية الاعجاز » ، فيلمّ ببعض ما كان يجول في عقول السلف من هذا القبيل . فهنالك فصول متتابعة في الكناية وضروبها ، والتجنيس وانواعه ، والسجع ، والتضمين ، والترصيع ، والمجاز ، والتشبيه ، والاعتذار ، والاستعارة ، والمطابقة ، والمقابلة ، والمزاوجة ،

1) طبعة بولاق ، سنة ١٢٩٣ ، ١ : ٢٨٨-٢٩٠ : « باب الكناية والتعريض » .

والاعتراض ، والالتفات ، والاقتباس ، والتلميح ، واللفّ والنشر ، والتعديد ، والايهام ، وتجاهل العارف ، والإغراق ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم. ومثل هذا يكثر في النصوص الدينية ، والمراسلات الشخصية ، والقطع الادبية. فعلى المؤرّخ المدقق ان يستعد لمثل هذه المفاجآت اللغوية ، ويتهيأ لها . وحيث يعترض المؤرّخ مثل هذه العقبات عليه ان يسعى لتذليلها بالوسائل نفسها التي يتذرّع بها لفهم الغامض من ظاهر النصّ : عليه بمطالعة النصّ كلّه اولًا ، ثم بمراجعة مؤلّفات المؤلف الاخرى ، فاقوال الزملاء المعاصرين. ويجدر به ان يتروّن في مثل هذه المواقف فلا يتوقع الكناية مثلًا في غير محلها ولا يغفل عنها في محل وقوعها.

بقي علينا قبل اختتام هذا الباب ان نعترف بفضل علماء التفسير في هذا المضمار . فان الاسس التي اتبعوها في اصول التفسير علمية صحيحة . قال شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية في رسالته في اصول التفسير[1] ما نصّه: « فان قال قائل فما احسن طرق التفسير فالجواب ان أصح الطرق في ذلك ان يفسر القرآن بالقرآن. فما اجمل في مكان فانه قد فسّر في موضع آخر وما اختصر في مكان فقد بسط في مكان آخر . فان اعياك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الامام ابو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي كلّ ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو بما فهم من القرآن . وحينئذٍ اذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك الى اقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والاحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم . واذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الائمة في ذلك الى اقوال التابعين كمجاهد بن جبر فانه كان آية في التفسير. فاما تفسير القرآن بمجرد الراي فحرام حدثنا مؤمل حدثنا سفيان حدثنا عبد الاعلى عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار.»

---

١) مقدمة في اصول التفسير من كلام شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية، عني بتحقيقها الشيخ جميل افندي الشلهي ، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٣٦ ، ص ٢٤-٢٢